الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى

(اجتهادات تحليلية من تقارير المعايشة فى بعض القرى المصرية)

الدكتورة كريمة كريم
كليه التجارة — جامعة الأزهر

١ — المقدمـــــة :

تعرض الريف المصرى لتغيرات جوهرية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى خلال السنوات العشر الماضية . وترجع هذه التغيرات أساساً إلى اتساع نطاق هجرة العمالة الريفية إلى الدول العربية من ناحية ، وإلى إدخال الكهرباء فى الريف المصرى من ناحية أخرى لما استتبعه ذلك من إمكانية إدخال التليفزيون والوسائل الكهربائية الحديثة من ثلاجات وغسالات ... الخ ، إلى الأسرة الريفية . فإدخال وسائل الاعلام المرئية — كالتليفزيون والفيديو — إلى الريف المصرى أدى إلى تعرض القرية المصرية للعادات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المدينة من خلال ما يبث من برامج وتمثيليات . ولكن لم يكن من الممكن للقرية أن تحاكى المدينة فى بعض أنماطها — خاصة الاقتصادية منها — مالم يكن قد صاحب التعرف على هذه العادات الجديدة القوى الشرائية الملائمة التى تمكن سكان الريف من مجاراة سكان المدن فى هذه العادات . مثال ذلك النمط الإنفاق الخاص بالمأكل والملبس والمسكن . . . . الخ . كما أن تزايد القوى الشرائية نتيجة لهجرة كثير من العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية لم تكن لتؤدى إلى هذه التغيرات الجوهرية فى نمط حياة الأسرة الريفية خلال فترة قصيرة من الزمن كما هو حادث ، مالم يكن قد صاحب ذلك دخول وسائل الأعلام الحديثة للريف . فمن سافر للعمل فى الدول العربية لايصطحب عادة أسرته معه ، وبالتالى فإن انفتاحه وحده على أنماط حياتية مختلفة فى البلد الذى يعمل به لايكفى لإحداث هذه التغيرات الهيكلية فى نمط معيشة الأسرة فى الريف خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة . فمهما تشبع المهاجر بهذه الأنماط المعيشية الجديدة فإن محاولته لنقلها إلى أسرته التى لم تغادر القرية لن تنجح مالم تكن الأسرة نفسها متقبلة لهذا التغيير . وهذا التقبل لهذه الأنماط المعيشية الجديدة والرغبة فى محاكاتها لم يكن ليحدث مالم تدخل وسائل الإعلام المرئية إلى الريف نتيجة لدخول الكهرباء فالتزامن بين هجرة الكثير من العمالة الريفية إلى الدول العربية للعمل هناك ودخول الكهرباء إلى الريف المصرى هو الذى أدى إلى حدوث هذه التغيرات الهيكلية فى الأنماط السلوكية والمعيشية فى الريف المصرى . وأن حدوث أياً من الظاهرتين وحدها — أى دخول الكهرباء أو سفر العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية — لم يكن ليحقق بهذه السرعة هذا القدر الكبير من التغيير الذى يعيشه أهل الريف حالياً .

ورغم أهمية ظاهرة انتشار التعليم فى التأثير على الأنماط المعيشية للأفراد بصفة عامة ، إلا أن هذه الظاهرة لم يكن لها الدور القيادى فى التغيرات السريعة والكبيرة التى حدثت فى الريف المصرى

منذ منتصف السبعينات . ويرجع هذا التصور إلى أن مجانية التعليم فى جميع المراحل سارية فى مصر ، وبالتالى يتمتع بها أهل الريف ، منذ بداية الستينيات . ولكن رغم ذلك لم تحدث هذه الطفرات المعيشية والسلوكية لسكان الريف إلا فى خلال السنوات العشر الأخيرة بصفة عامة . وهذا لايعنى أننا نغفل أهمية أثر التعليم على سلوكيات الأفراد وأنماط معيشتهم ، فهذا لاشك قائم ، ولكن مانود قوله هو أن الجزء الأكبر من التغيرات السريعة فى الريف المصرى على المستوى الاقتصادى والاجتماعى إنما يرجع فى المقام الأول إلى الظاهرتين المذكورتين سابقاً ، أى هجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية وإدخال الكهرباء ، وأن أثر التعليم إنما جاء مدعماً للتغيرات الناتجة من هاتين الظاهرتين وليس كمصدر أساسى لهذه التغيرات .

ورغم التداخل بين ظاهرتى الهجرة للعمل فى الدول العربية وإدخال الكهرباء إلى الريف المصرى من حيث آثارهما على تغير النمط المعيشى فى القرية فى جانبه الكيفى إلا أن الجانب الكمى لهذا التغير الذى حدث ، أى الارتفاع فى مستويات المعيشة ، إنما يرجع أساساً إلى الارتفاع الكبير فى مستويات الدخول المحققة كنتيجة لهجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية . فظاهرة الهجرة هذه لم تؤد فقط إلى ارتفاع دخول من هاجروا وعملوا بالخارج وإنما أدت أيضاً إلى ارتفاع الدخول المحققة فى الداخل نتيجة لما ترتب على الهجرة من نقص فى عرض العمل فى الزراعة وارتفاع أجورها ، بالتالى ، ارتفاعاً كبيراً .

ومن الأهمية أن نوضح ابتداءا أننا فى تحليلنا للآثار الاقتصادية التى حدثت فى الريف المصرى من حيث الجانب الكيفى لنمط المعيشة سنسترشد أساساً بتقارير المعايشة التى قام بها فريق من الباحثين فى ظل بحث يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية عن أثر هجرة العمالة على الأسرة الريفية والريف المصرى ، وذلك فى قريتين فى الوجه القبلى – فى قرية الطيبة فى المنيا ، وقرية أولاد سلامة فى سوهاج – وقرية فى الوجه البحرى وهى قرية الصبيح فى محافظة الشرقية . أما من حيث تقارير التغير الذى حدث فى مستويات الدخول فى الريف المصرى ، وهو مايمثل الجانب الكمى لنمط المعيشة ، فإننا سنعتمد فى ذلك على البيانات المنشورة على المستوى القومى مع وضع فروض معينة يراعى فيها الواقع الفعلى من التجارب الشخصية وذلك لعدم وجود أى بيانات منشورة بعد منتصف السبعينات عن توزيع الدخول فى الريف المصرى أو على المستوى القومى[١] .

وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الريفية فى ثلاث : ارتفاع متوسط الدخل الصافى

(١) هناك تقديرات لتوزيع الدخل فى مصر فى عام ١٩٧٥/٧٤ فقط ، وذلك فى كل من قطاعى الريف والحضر ، وعلى المستوى القومى ، وفيما بين المدن الكبرى (القاهرة ، انجيزة ، الاسكندرية) ومدن كل من الوجهين البحرى والقبلى ، انظر : د. كريمة كريم « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينيات تقدير وتوقع » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٢ ، ود. كريمه كريم ، « السياسة الماليـة وتوزيع الدخل فى حضر مصر » ، بحث قدم فى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٥ .

للفرد فى الريف(٢) ، نقص الأيدى العاملة الزراعية وماترتب على ذلك من آثار على الإنتاج الزراعى وتكلفته ، والتغير فى نمط الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى للأسرة الريفية . وبما أن لهذه الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة جوانبها الإيجابية والسلبية بالنسبة للريف المصرى ، فإن مناقشة هذه الآثار إنما يستوجب إجراء تقييم لأهم هذه الجوانب لمعرفة ما إذا كانت ظاهرة الهجرة تعتبر ظاهرة مفيدة أم لا بالنسبة للمجتمع الريفى فى مصر .

وبناء على ذلك سينقسم هذا البحث إلى خمسة أقسام . يتضمن القسم الأول المقدمة . ويشتمل الأقسام الثلاث التالية على الآثار الاقتصادية الثلاث للهجرة . إذ يشتمل القسم الثانى على أثر هجرة العمالة على الدخول فى الريف . والقسم الثالث يتضمن أثر الهجرة على العمالة والإنتاج فى الريف . ويشتمل القسم الرابع على أثر الهجرة على النمط الإنفاق فى الريف . أما القسم الخامس والأخير فيتضمن تقييم الآثار الاقتصادية لهجرة للعمالة على الريف المصرى .

٢ ــ أثر هجرة العمالة على الدخول فى الريف :

كان لهجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية آثار كبيرة على الدخول سواء من حيث الحجم المحقق من هذه الدخول أو تنوع مصادرها . أما من حيث أثر الهجرة على مستويات الدخول ، فإننا يجب أن نميز هنا بين الزيادة المحققة فى الدخول للذين هاجروا إلى الدول العربية وعملوا هناك أساساً ، وبين الزيادة فى الدخول التى تحققت لمن لم يهاجروا ، وذلك نتيجة لارتفاع أجر العمالة الريفية ارتفاعاً كبيراً فى السنوات الأخيرة لما ترتب على هجرة أعداد كبيرة من العمالة الزراعية إلى الخارج من انخفاض فى المعروض من هذه العمالة بالمقارنة بالطلب عليها . وعدم وجود بيانات عن الدخول المحققة للعمالة الريفية التى تعمل بالخارج تجعلنا غير قادرين أن نحدد بدقة مقدار هذه الزيادة . فالبيان الخاص بحجم الدخل من البيانات الحساسة التى قلما يرد عليها المبحوث بصراحة وصدق . ولذلك ، فحتى الاستمارات التى تتضمن سؤال المبحوث عن دخله ، يجب أن تؤخذ الإجابات بحذر كبير ، وذلك لأن احتمال الصدق فى الرد على هذا السؤال ضئيل للغاية . وللتغلب على مشكلة عدم وجود أى بيانات عن الدخول المحققة للعمالة الريفية فى الخارج قمنا ، كبديل ، بتقدير الدخل الصافى للفرد فى الريف وذلك بالاعتماد على الحسابات القومية وعلى بيان تحويلات العاملين بالخارج كما ينشره البنك المركزى المصرى . ولقد افترضنا ، كخطوة أولى ، أن نصف تحويلات العاملين فى الخارج تذهب إلى سكان الريف . ولتقدير متوسط صافى دخل الفرد فى الريف بعد أخذ تحويلات العاملين فى الخارج فى الاعتبار ، قمنا بالخطوات التالية :

أولا : تقدير الدخل المحلى الإجمالى لقطاع الريف . فما يوجد فى الحسابات القومية هو الدخل المحلى الإجمالى لقطاع الزراعة فقط ، ورغم أن العاملين بالزراعة يمثلون أغلبية العاملين فى الريف ،

(٢) الدخل الصافى ــ وهو ما يعرف أيضا بالدخل الممكن التصرف فيه ــ يتمثل فى صافى الدخل الذى يحصل عليه الفرد بعد الاستقطاعات من ضريبة ومعاش ... الخ .

وبالتالى دخل الزراعة يمثل الجزء الأكبر من الدخل المحقق فى قطاع الريف ، إلا أن حوالى ٢٢٪ من العاملين فى الريف يعملون خارج قطاع الزراعة(٣) ، وبالتالى فإن الدخول المحققة من هذه الشريحة من العمال الريفيين غير الزراعيين لابد أن تدخل فى أى تقدير خاص بالدخل المحلى الإجمالى المحقق فى قطاع الريف .

ثانياً : يزيد الدخل المحلى الإجمالى عن مجموع صافى دخول الأفراد بمقدار الضرائب والاستقطاعات.

ولقد افترض أن مجموع الدخول الصافية لسكان الريف فى مصر تقل بمقدار الثلث عن الدخل المحلى الإجمالى للقطاع . ولقد وضع هذا الفرض على أساس أن مجموع صافى دخول سكان الريف كان يقل بمقدار ٣٨٪ عن إجمالى الدخل المحلى للقطاع فى عام ١٩٧٥(٤) . وربما أن هناك مايدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه النسبة قد مالت إلى الانخفاض منذ منتصف السبعينات بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، نتيجة لاستفادة بعض المشروعات بالإعفاءات الضريبية ، لذلك فضلنا أن نكون أكثر تحفظاً فى تقديرنا لمجموع صافى الدخول المحققة فى قطاع الريف بجعله يقل بمقدار الثلث فقط عن إجمالى الدخل المحلى المحقق فى القطاع(٥) . ولإمكانية المقارنة بين السنوات ، طبقنا نفس النسبة على السنوات المختارة فى السبعينات والثمانينيات ، بما فيها عام ١٩٧٥ . وبذلك أمكننا تقدير مجموع صافى الدخول المحققة فى الريف قبل إضافة تحويلات العاملين بالخارج ، وأمكننا بالتالى تقدير متوسط دخل الفرد فى الريف قبل إضافة التحويلات (أنظر جدول ١) .

ثالثاً : ينشر البنك المركزى المصرى تحويلات العاملين بالخارج مقسما إلى بندين :

تحويلات نقدية وأخرى عينية ، ويقصد بالأخيرة ما يدخل عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . وما نأخذه على هذا البيان المنشور أنه لا يمثل الزيادة الفعلية فى دخول المواطنين الناتجة من هذه التحويلات نتيجة لثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن بند التحويلات النقدية لا يشمل كافة

---

(٣) انظر :
Karima Korayem, "The Rural — Urban Income Gap in Egypt and Biased Agricultural Pricing Policy", **Social Problems**, Vol. 28, No. 4, April 1981, pp. 417-418.

(٤) كان مجموع صافى دخول سكان الريف فى ١٩٧٥ هو ١٤٩٣ر١ مليون جنيه دكتورة كريمة كريم « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات ، تقدير وتوقع » ، **مصدر سابق** ، ص ١٥ ، جدول ٢) ، أما قيمة الدخل المحلى لقطاع الريف عام ١٩٧٥ فهو ٢٠٦٨ر٧ مليون جنيه ، حيث كان متوسط الدخل السنوى للفرد فى الريف مقدر بمبلغ ٩٨ر٦ جنيها وعدد سكان الريف كانوا ٢٠٩٨١ مليون نسمة (انظر :
K. Korayem, "The Rural-Urban Income Gap in Egypt" **op. cit.**, Table 1 and Table A in the Appendix.

(٥) واذا أردنا اختبار مدى معقولية هذا الفرض بمقارنته بدول أخرى لوجدنا أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا ، يقل الدخل الصافى على المستوى القومى (Disposable Income) عن الدخل القومى الاجمالى (GNP) بمقدار الثلث . انظر :
R. Ruggles and N. Ruggles, **National Income Accounts and Income Analysis** (New York : McGraw-Hill Book Company Inc.) 1956, 2nd ed., p. 336.

التحويلات النقدية التى ترسل من العاملين فى الخارج إلى مصر . ويرجع ذلك إلى أن هذا البند الذى ينشر فى حسابات البنك المركزى إنما يتضمن فقط تلك التحويلات التى ترسل عن طريق الجهاز المصرفى ويتم صرفها بالعملة المصرية . أما التحويلات النقدية التى ترسل عن طريق الجهاز المصرفى ويسحبها المرسل إليه كعملة صعبة أى دون أن يحولها إلى عملة مصرية (أى يسحبها فى شكل دولارات أو دينارات)، فهذه لا تدخل فى بند التحويلات النقدية . ولاشك أن جزءاً يعتد به من تحويلات العاملين فى الخارج التى ترسل من خلال الجهاز المصرفى يتم سحبها كعملة صعبة ثم تحول إلى عملة مصرية خارج البنوك حيث السعر أعلى . وهذا يعنى أن جزءاً هاماً من التحويلات النقدية للعاملين بالخارج التى تتم من خلال الجهاز المصرفى لا تسجل فى بند التحويلات النقدية كما ينشرها البنك المركزى . والاعتبار الثانى أن البيان المنشور عن التحويلات العينية ، وهو الذى يدخل عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، إنما يشير إلى قيمة هذه التحويلات محسوبة على أساس سعر الصرف المعلن . وهذا يبعد كثيرا عن الواقع . فالصيارفة فى الخارج يشترون العملة الصعبة من العاملين هناك بسعر يزيد عن سعر البيع خارج البنوك فى مصر (أى فى السوق الحرة) وذلك لإغرائهم ببيعها لهم بدلا من تحويلها إلى مصر وبيعها بالسعر المرتفع . أما الاعتبار الثالث فهو أن جزءا من تحويلات العاملين بالخارج لا يأتى من خلال الجهاز المصرفى وإنما يأتى بصحبة العاملين أنفسهم ، أو بصحبة العائدين من معارفهم ، وجزء من هذه التحويلات لا يعرف طريقه إلى البنوك ، إذ يتم تحويله إلى عملة مصرية فى السوق الحرة لارتفاع السعر . أما الجزء الآخر فيودع فى البنوك فى حسابات خاصة ولا يظهر بالتالى فى بند تحويلات العاملين بالخارج كما تظهر فى حسابات البنك المركزى .

وإن كنا لا نستطيع أن نقدم أى تقدير تقريبى للنقص فى تحويلات العاملين الناتج من الاعتبارين الأول والثالث لعدم وجود بيانات أو حتى مؤشرات تمكننا من وضع تقديرات افتراضية على أسس موضوعية نقدر به هذا النقص بصورة تقريبية ، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للاعتبار الثانى وهو الخاص ببند التحويلات العينية كما ينشرها البنك المركزى . إذ يمكن تصحيح هذا الرقم بصورة تقريبية ليقترب من الواقع الفعلى ، وذلك فى ضوء ما يحدث من ممارسات . وعلى ذلك افترضنا أن سعر الصرف الذى يعطيه الصيارفة فى الخارج إلى العاملين المصريين إنما يزيد بمقدار ٥ ٪ فى المتوسط عن السعر الذى كان سيحصل عليه المهاجر لو أرسل التحويلات فى شكل نقدى إلى مصر وتم تحويلها بسعر السوق الحرة خارج البنوك . ولأن سعر الصرف خارج البنوك كان يزيد عن سعر الصرف المعلن بحوالى ٢٠ ٪ حتى سنة ١٩٨٢ : ثم بحوالى ٣٠ ٪ بعد ذلك(٦) ، فلقد تم تصحيح الجزء العينى من تحويلات العاملين بالخارج برفع قيمته بمقدار ٢٥ ٪ قبل ١٩٨٢ و ٣٥ ٪ بعد ذلك . وبعد إجراء هذا التصحيح فى التحويلات العينية ، أضيف نصف إجمالى التحويلات بعد تصحيحها إلى صافى الدخل المحقق فى قطاع الريف الذى قدر فى الخطوة السابقة لنحصل على صافى دخل قطاع الريف بشقيه المحقق فى الداخل والآتى

(٦) حدثت قفزة فى سعر السوق الحرة بالمقارنة الى السعر المعلن بعد سنة ١٩٨٢ نتيجة لقرارات اقتصادية معينة .

الخارج خلال تحويلات العمالة الريفية المهاجرة . وبمعرفة عدد سكان الريف أمكننا حساب متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف بعد إضافة التحويلات .

رابعاً : من تقديرات توزيع الدخل فى الريف لعام ٧٤ / ٧٥ تبين أن ٩٠ ٪ من السكان يحصلون على ٧١,٢ ٪ من دخل قطاع الريف حيث يحصل العشرة فى المائة الغنية على ٢٨,٨ ٪ من دخل القطاع(٧) . فإذا افترضنا أن من يهاجر للعمل فى الخارج يكون عادة من المعدمين أو من ذوى الحيازات الصغيرة والدخول الصغيرة أو ، بصورة أعم ، لا ينتمون إلى العشرة فى المائة الغنية(٨) ، فإن معنى ذلك أن عائد التحويلات إنما يوزع على ٩٠ ٪ فقط من سكان الريف وليس على كل السكان ، وعلى ذلك تم تقدير متوسط الدخل الصافى الذى يحصل عليه ٩٠ ٪ من سكان الريف قبل الحصول على التحويلات (على أساس أنهم يحصلون على ٧١,٢ ٪ من الدخل الصافى المحقق فى قطاع الريف) ، ثم قدر متوسط الدخل الصافى الذى يحصلون عليه بعد إضافة تحويلات العمالة الريفية العاملة بالخارج(٩) .

ويتضمن جدول (١) متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخارج ومتوسط الدخل الصافى الذى يحصل عليه ٩٠ ٪ من سكان الريف قبل وبعد التحويلات على فرض أن الـ ١٠ ٪ الغنية من السكان لا تحصل على أى شىء من هذه التحويلات ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥(١٠).

---

(٧) انظر : د. كريمة كريم ، « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات » ، **مرجع سابق** ، جدول (٢) .

(٨) تقارير المعايشة فى القرى الثلاث تؤيد ذلك الفرض .

(٩) على فرض أنها تمثل نصف اجمالى تحويلات العاملين كما ذكرنا مسبقا .

(١٠) وجدير بالذكر أن ما يهمنا أساسا من هذا الجدول هو مقارنة متوسط دخل الفرد قبل وبعد التحويلات ، أى نسبة الزيادة التى حققتها هذه التحويلات فى الدخل ، فى السنوات المذكورة . ولا نستطيع من بيانات الجدول أن نقارن متوسط الدخل الصافى للفرد فى السنوات المختلفة وذلك لاختـــلاف الأساس السعرى المستخدم فى تقدير متوسط دخل الفرد فى هذه السنوات كما هو مذكور فى هوامش جدول (١) .

جدول رقم (١)

متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد فى الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخارج (بالجنيه)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٨٥/١٩٨٤
متوسط صافى الدخل للفرد				
١ — متوسط دخل الفرد بدون التحويلات	٣٧,٦ (١)	٦٦,١ (١)	٦٧,٢ (٢)	١٤٢,٨ (٣)
٢ — متوسط دخل الفرد بعد إضافة التحويلات	٣٧,٧	٧٢,١	١١٣,٥	٢١٠,٨
٣ — الزيادة فى الدخل المحققة من التحويلات (سطر ٢ ÷ سطر ١)	٠,٢٪	٩,١٪	٦٨,٩٪	٤٧,٦٪
٤ — متوسط دخل ٩٠٪ من سكان الريف يحصلون على ٧١,٢٪ من دخل قطاع الريف ، قبل التحويلات .	٢٩,٧	٥٢,٣	٥٣,٢	١١٣,٢
٥ — متوسط دخل الـ ٩٠٪ من سكان الريف بعد التحويلات .	٢٩,٨	٥٩,١	١٠٤,٧	١٨٨,٨
٦ — الزيادة فى دخل الـ ٩٠٪ من سكان الريف المحققة من التحويلات (سطر ٥ ÷ سطر ٤)	٠,٣٪	١٣,٠٪	٩٦,٨٪	٦٦,٨٪

(١) بالأسعار الجارية .

(٢) على أساس أسعار ١٩٧٥ .

(٣) على أساس أسعار ٨١/١٩٨٢ .

المصدر : حسب من جدول (٢) فى الملحق كالتالى :

سطر (١) حسب بقسمة سطر (٧) على سطر (٢) فى جدول (٢) بالملحق

سطر (٢) حسب بقسمة سطر (٩) على سطر (٢) فى جدول (٢) بالملحق

سطر (٤) حسب على أساس قسمة ٧١,٢٪ من صافى دخل قطاع الريف فى سطر (٧) فى جدول (٢) بالملحق على ٩٠٪ من سكان الريف فى سطر ٢ فى جدول (٢) بالملحق .

سطر (٥) حسب على أساس قسمة نصف تحويلات العاملين بالخارج بعد إعادة تقييمها (أى ٥٠٪ من سطر ٨ فى جدول (٢) بالملحق) على ٩٠٪ من سكان الريف (فى سطر ٢ فى جدول (٢) بالملحق) ثم إضافة الناتج إلى سطر (٤) من هذا الجدول .

وبالنظر إلى جدول (١) يتضح مدى الارتفاع التى حققته التحويلات من الخارج فى متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ / ٨٥ ، بالمقارنة بالأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٠ . بينما كان حجم التحويلات ضئيل ولم يكن لها بالتالى تأثير يذكر على متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى عام ١٩٧٠ (فلقد أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل السنوى الصافى فى الريف من ٣٧,٦ جنيهاً إلى ٣٧,٧ جنيهاً فقط ، أى بواقع ٢,٠٪) بدأت التحويلات فى التزايد من ١٩٧٥ وبدأ يتزايد بالتالى تأثيرها على متوسط الدخل الصافى فى الريف . فلقد أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى عام ١٩٧٥ من ٦٦,١جنيهاً إلى ٧٢,١ جنيها ، أى بمقدار ٩,١٪ . وفى عام ١٩٨٠ ارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد من ٦٧,٢ جنيها إلى ١١٣,٥ جنيها بواسطة تمويلات العاملين بالخارج ، أى بمقدار ٦٨,٩٪ وفى منتصف الثمانينات ، حيث انخفضت معدلات الهجرة للخارج بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية فى البلاد العربية المستقبلية للعمالة ، انعكس ذلك على أثر تمويلات العاملين بالخارج على متوسط صافى الدخل . إذ أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد فى المرتب من ١٤٢,٨ جنيها إلى ٢١٠,٨ جنيها ، أى بمقدار ٤٧,٦٪ فقط فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

فإذا فرضنا أن العشرة فى المائة الغنية من سكان الريف لاتهاجر للعمل فى الخارج ، وبالتالى لاتحصل على أى قدر من تحويلات العاملين بالخارج ، نجد أن أثر التحويلات على متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد أكبر ، كما يتضح من جدول (١) ، مع بقاء تأثير التحويلات هامشى فى ١٩٧٠ . فى عام ١٩٧٥ ، ارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى لل ٩٠ ٪ من سكان الريف الذين يحصلون على ٧١,٢٪ فقط من دخل قطاع الريف — حيث يحصل العشرة فى المائة الغنية على ٢٨,٨٪ من دخل القطاع — من ٥٢,٣ جنيهاً إلى ٥٩,١ جنيهاً ، أى بواقع ١٣,٠٪ . وارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى لهؤلاء السكان من ٥٣,٢ جنيهاً و ١١٣,٢ جنيهاً فى عامى ١٩٨٠ و١٩٨٤/٨٥ إلى ١٠٤,٧ جنيهاً و ١٨٨,٨ جنيهاً أى بنسبة ٩٦,٨٪ و ٦٦,٨ ٪ فى السنتين المذكورتين .

٣ — أثر الهجرة على العمالة والانتاج فى الريف :

من أهم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الريفية فى الخارج هو الانخفاض فى عرض العمالة الزراعية . وترتب على ذلك ارتفاع الأجر الزراعى من ناحية وانخفاض الإنتاج الزراعى من ناحية أخرى . ويرجع هجرة العمالة الزراعية للعمل بالخارج إلى الظروف الاقتصادية فى المقام الأول . فانخفاض الدخول فى الريف المصرى وضيق سبل المعيشة كان عنصر الطرد الأساسى ، كما كان ارتفاع الدخل المحقق من العمل فى الخارج — رغم كثرة العمل وقسوته أحياناً — عنصر الجذب الرئيسى للأيدى العاملة المصرية . ويتبين من تقارير المعايشة أن السبب الأول وراء الهجرة للخارج هو الدافع الاقتصادى وان كان ذلك يتمثل فى الرغبة فى بناء منزل ، أو عمل مشروع تجارى يدر دخلا ، أو الزواج . . . الخ من الأسباب التى يحتاج تحقيقها إلى حد أدنى من المدخرات من الصعب توفيره من عائد العمل فى مصر .

ولم يصاحب هجرة العمالة الزراعية للعمل فى الخارج تغير بالقدر الكافى فى اتجاه إحلال الآلة محل العمل اليدوى ، فالاستثمار فى شراء الآلات الزراعية من جانب العاملين فى الخارج إنما يقتصر على

شراء أنواع محددة من الآلات تتمثل أساساً فى ماكينات الرى ، والجرارات ، والاراسات . وهذه تحل محل الأيدى العاملة فى جزء محدود فقط من العمليات الزراعية . فعدم توفر الآلات الزراعية المناسبة التى يمكن استخدامها محل الأيدى العاملة فى العمليات الزراعية المتنوعة فى الريف المصرى ، جعلت مشكلة نقص الأيدى العاملة الزراعية تبدو أكثر حدة مما كان يمكن أن تكون عليه لو أن هناك توعية وإرشادا من جانب الخبراء من حيث نوعية الآلات المطلوبة فى العمليات الزراعية المختلفة وكيفية الحصول عليها . فمدخرات العاملين بالخارج يمكن أن تساهم فى تخفيف حدة مشكلة نقص العمالة الزراعية إذا ما وجهت التوجيه السليم من جانب الخبراء بخصوص ماهية نوعية الآلات الزراعية التى تحتاجها القرية المصرية وكيفية الحصول عليها . فلاشك أن اقتصار زيادة المعروض من نوع أو اثنين من الآلات الزراعية ، كما هو حادث الآن ، ليس فى مصلحة المستثمر لأنه يخفض من عائد تأجير هذه الآلة للغير ، مما يعنى تخفيض عائد استثماراته . ولذلك فمن المتوقع أن يستجيب صاحب المدخرات لأى ارشاد وتوجيه فى هذا الاتجاه مما يحقق مزيد من الربح له ومزيد من الفائدة على مستوى القرية ككل .

ولقد أثر نقص الأيدى العاملة الزراعية سلبياً على الإنتاج الزراعى لما أدى إليه من تأخر بعض العمليات الزراعية مثل جنى القطن وشتل الأرز وحصاد الذرة(١١). فالمحصول الذى كان يجمع فى يومين أصبح يجمع فى خمس أيام لحين جمع العمال اللازمين . فمثلا فى حالة القمح نجد أن التأخر فى حصاده يؤدى إلى تقصفه وضياع جزء من المحصول ، ويزداد الفاقد كلما زادت الحيازة(١٢). كما أن نقص العمالة الزراعية وما أدت إليه من ارتفاع كبير فى الأجر أدى إلى عدم قيام بعض منتجى القطن بالجنيه الثانية لارتفاع تكلفتها مما أثر بالتالى فى ناتج المحصول(١٣).

كما أدت نقص العمالة الزراعية بالنسبة للطلب عليها إلى ارتفاع الأجر الزراعى ارتفاعاً كبيراً . فى قرية الطيبة بالمنيا مثلا كان الأجر الأسبوعى للعامل فى الستينات ٢٥ قرشاً ثم وصل إلى حوالى ١٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٧٤/٧٥ ، ثم قفز إلى ٣ و ٤ جنيهات فى سنة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، والآن وصل إلى خمس جنيهات ؛ وفى مواسم الحصاد يرتفع أجر العامل إلى ٨ جنيهات إذا ماكان العامل من داخل القرية وإلى ٦ جنيهات إذا ما كان من خارج القرية . ولقد صاحب ارتفاع الأجر قصر يوم العمل الزراعى مما أدى إلى رفع تكلفة ساعة العمل بمقدار أكثر من الارتفاع فى الأجر . وقلة الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع أجرها أدى إلى رفع أجر الصبية أيضاً ، إذ وصل أجر الصبى إلى نصف أجر العامل الزراعى .

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادى للعمالة الزراعية المهاجرة نجدها إما من ذوى الحيازات الصغيرة أو من المعدمين الذين كانوا يعملون أجراء عند الغير . وكثيراً من هؤلاء نجدهم يعملون فى الخارج بأعمال أخرى غير الزراعية . وعند العودة نجد من كان يعمل أجير زراعى قبل هجرته يرفض أن

(١١) د. محمد أبو مندور « التشوه العام ومخاطر المستقبل فى القرية المصرية » **الأهـرام الاقتصادى** ، ٢٦ مارس ١٩٨٤ .
(١٢) من تقرير معايشة قرية الطيبة .
(١٣) د. أبو مندور ، **مرجع سـابق** .

يقوم بنفس العمل مرة أخرى ، فإما أن يشترى قطعة أرض زراعية ويعمل بها ، أو أن يعمل فى مجال آخر غير الزراعة ، كالعمل فى حرفة يكون قد تعلمها فى الخارج ، أو العمل فى مشروع صغير يكون استثمر فيه مدخراته . وهنا يجب أن نفرق بين أمرين فى غاية الأهمية من حيث تفسير عدم عودة كثير من العمالة الزراعية المهاجرة إلى العمل الزراعى مرة أخرى . الأمر الأول أن يكون سبب ذلك هو دونية النظرة إلى هذا النوع من العمل . والأمر الثانى أن يكون السبب هو دونية للنظرة إلى العمل كأجير سواء كان ذلك فى الزراعة أو خارجها . والفرق بين التفسيرين لكبير والخلط بينهما أمراً خطيراً لأهمية الزراعة كنشاط اقتصادى أساسى فى مصر . فالتفسير الأول إنما يعنى حدوث تغيير جوهرى فى هيكل قيم الريفى المصرى الذى نشأ وتربى على أهمية الأرض الزراعية كقيمة اقتصادية (فهى مصدر الرزق الأساسى فى الريف) ، وكقيمة اجتماعية (فهى مصدر الجاه الاجتماعى) ، وأيضاً كقيمة سياسية (فهى مصدر القوة والنفوذ السياسى) . فكيف يمكن لهيكل القيم هذا أن ينقلب رأساً على عقب خلال فترة الهجرة التى مهما طالت مازالت تعتبر فترة محدودة من عمر الفرد ؟ وخطورة هذا التفسير أن الزراعة هى مصدر دخل رئيسى للاقتصاد القومى فى مصر ، والرفض الاجتماعى لها إنما لابد أن يكون له آثاراً اقتصادية خطيرة .

أما التفسير الثانى ، وهو دونية النظرة إلى العمل كأجير سواء كان ذلك فى الزراعة أوخارجها ، فهو يبدو التفسير الصحيح من وجهة نظرنا لعدم إقبال المهاجر الريفى على العمل الزراعى بعد عودته . ويرجع اقتناعنا بهذا التفسير للاعتبارات التالية : أولا ، إذا كان هناك نظرة دونية للزراعة ، لما زاد الطلب على الأرض الزراعية ولما ارتفع سعرها ارتفاعاً كبيراً كما هو حادث الآن . ففى قرية الطيبة بالمنيا ، مثلا ، ارتفع ثمن فدان الأرض الزراعية إلى ١٨ ألف جنيهاً بعد أن كان تسعة آلاف جنيه منذ ٦ سنوات فقط . وفى قرية الصبيح بالشرقية وصل سعر فدان الأرض الزراعية إلى ٢٥ ألف جنيه . ثانياً ، من يمتلك قطعة أرض زراعية لايبيعها لتبين نفقات السفر ، وإنما يدبر تكاليف السفر بطرق أخرى غير بيع الأرض ، مثل بيع مصاغ زوجته أو الاقتراض من الغير . فإذا كان نظرة الريفى إلى الزراعة أصبحت نظرة دونية لكان بيع الأرض الزراعية يأتى فى أعلى القائمة من حيث كيفية تدبير تكاليف السفر . ثالثاً ، تبين تقارير المعايشة أيضاً أن من كان يمتلك أرضاً زراعية قبل الهجرة نجد أنه لايترك العمل بالأرض بعد عودته ، بل يستمر فى العمل بها ثم يقوم بعمل آخر بجانبها ، مثل التجارة فى الغلال ، أو قيادة جرار زراعى يشتريه . فانخفاض العائد من الأرض الزراعية بالمقارنة إلى العائد من الأعمال الأخرى جعل من يمتلك قطعة أرض من المهاجرين يبحث عن مصدر دخل آخر له بعد عودته دون أن يترك العمل فى أرضه . بل تبين تقارير المعايشة أن بعضهم يستثمر مدخراته فى شراء أرض زراعية يضيفها إلى مايمتلكه . وهذا يعنى أنه وغم انخفاض العائد الزراعى إلا أن الارض الزراعية مازالت تحتل مكانة عالية فى هيكل القيم الريفية . بل نجد ضمن حالات المعايشة من كان يمارس حرفة قبل هجرته (كان يعمل نجاراً) وعندما عاد اشترى عدة قراريط من أرض زراعية وعمل بها ، أى غير حرفته إلى الزراعة بعد العودة . ومعنى ذلك أن ترك العمالة الريفية المهاجرة للعمل الزراعى بعد عودتها إنما يتمثل أساساً ، فى تصورنا ، فى هؤلاء الذين

كانوا عمالا أجراء قبل الهجرة ولم يتمكنوا من شراء أرض زراعية بعد عودتهم لارتفاع ثمن الأرض وليس لدونية النظرة إليها .

٤ ــ أثر الهجرة على النمط الانفاقى فى الريف :

يقصد بذلك التغير الذى حدث فى نمط استهلاك واستثمار الأسر الريفية لارتفاع الدخول المحققة نتيجة للتحويلات من الخارج من ناحية ولارتفاع الأجور فى الداخل من ناحية أخرى . وتتمثل أهم التغيرات فى الإنفاق الاستهلاكى فى التغير فى الإنفاق على المأكل ، والملبس ، والمسكن . فكما هو متوقع ، أدى زيادة الدخل إلى زيادة المستهلك من اللحوم (الحمراء والبيضاء) ، والألبان والفواكه ، كما ظهرت أنواع جديدة من المأكولات فى قائمة طعام الأسرة الريفية . كما أدى زيادة الدخل إلى زيادة الإنفاق على الملبس أيضاً وعدم ربط مواعيد شراء الملابس للأسرة بمواعيد جنى المحاصيل كما كان يحدث قبلا ، وإنما أصبح ذلك يرتبط بمواعيد الأجازات التى يأتى فيها المهاجر محملا بالهدايا من الأقمشة والملابس الجاهزة ، أو يرسلها مع أحد المعارف العائدين . وزيادة الإنفاق على الملبس يصدق أيضاً للذين لم يهاجروا نتيجة لارتفاع أجور هؤلاء كما قلنا مسبقاً . فمثلا ، كما يقول أحد تقارير المعايشة ، أن العامل الأجير أصبح يأتى إلى العمل بجلباب مختلف عن الذى يلبسه أثناء العمل . وأصبح من الملاحظ أيضاً نظافة الملابس المدرسية للتلاميذ وحملهم حقائب كتب ، وكل ذلك من المظاهر الحديثة نسبياً فى الريف المصرى . وكما زاد أيضاً الإنفاق على المسكن حيث أصبح نمطالأثاث فى المنزل يقترب من نمط المدينة ، هذا بالإضافة إلى الابتعاد عن استخدام الطوب اللبن فى البناء واستبداله بالطوب الأحمر إذا ما توفرت الإمكانيات المالية . وجدير بالذكر أن التغير فى نمط الإنفاق على المأكل والملبس والمسكن إنما يرجع أيضاً إلى انتشار التليفزيون فى الريف المصرى . ولكن من المهم أن نشير هنا إلى أن هذا التغير فى النمط الإنفاق لم يكن ليحدث مالم يصاحب دخول وسائل الأعلام المرئية الزيادة فى القوى الشرائية إلى المستوى الذى يمكن أهل الريف من مجاراة مايرونه ويتعرفون عليه من وسائل الإعلام المختلفة .

ومن أهم التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى الريف المصرى ، التغير فى نمط الإنفاق الاستثمارى . فأوجه الاستثمار الشائعة فى الريف تغيرت بزيادة حجم المدخرات المحققة لارتفاع الدخول نتيجة لظاهرة الهجرة . فمثلا من أوجه الاستثمار التى أصبحت شائعة الآن ، ولم تكن كذلك قبل ظاهرة الهجرة ، شراء الجرارات ، والعربات النصف نقل ، وعربات نقل الركاب ، وذلك لتأجيرها والحصول على دخل من ورائها . وأصبح من أوجه الاستثمار الشائع أيضاً بناء المازل بالطوب الأحمر بدلا من طوب اللبن ، والتى لم يكن يقوم بها إلا الفئة القليلة القادرة اقتصادياً . ورغم أن الزواج كان ومازال من أوجه استخدام المدخرات ، إلا أن تكلفته ارتفعت كثيراً بعد ظاهرة الهجرة . فمثلا يتراوح قيمة الشبكة والمهر فى قرية الليمة بالمنيا فيما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جنيه ، وفى قرية صبيح بالشرقية يتراوح ذلك بين ثلاثة آلاف وستة آلاف جنيه للمتعلمة وألف جنيه لغير المتعلمة . كما ارتفع أيضاً تكلفة شراء الأثاث واقترابه من النمط السائد فى المدينة . ومن

أوجه الاستثمارات التى كانت شائعة قبل ظاهرة الهجرة ، حيث كانت المدخرات المحققة صغيرة نسبياً ، تربية الدواجن والطيور بالمنزل . فهذه الظاهرة قلت حالياً كما يقول تقرير المعايشة فى قرية الطيبة . ومن أوجه الاستثمار الحالية أيضاً شراء أرض لبناء مسكن أو لزراعتها . وفى حالات كثيرة لايفرق بين أرض البناء والأرض الزراعية بحيث ترتب على ذلك تقلص الأراضى الزراعية فى القرية لصالح أراضى البناء . ورغم أن الأرض الزراعية لاتعطى عائداً مجزياً بالمقارنة بمصادر الاستثمار الأخرى خاصة إذا ماكانت مساحة الأرض المشتراة صغيرة ، وهو مايحدث عادة ، إلا أنها مازالت تمثل مصدر جذب للمدخرات رغم ارتفاع ثمن الأرض كما ذكرنا مسبقاً . فالأرض الزراعية تشترى لأسباب أخرى غير العائد المادى أساساً . ويتضح ذلك إذا مانظرنا فى تقرير المعايشة لقرية الطيبة عن الأسباب التى دعت بعض المهاجرين إلى شراء أرض ، ومنها : « أنه كان محروماً منها طول عمره وعمر أجداده ، إذ كانوا يعملون بالأجرة ونفسهم يجربوا الملك » ، إقامة منلف ، توقع ارتفاع سعر الأرض فيما بعد ، بناء مسكن بدلا من « العشة » التى كان يقيم بها قبل سفره ، علشان أولاده ، الغيرة . ومن الظواهر الإيجابية لظاهرة الهجرة ، كما يستدل عليها من تقارير المعايشة ، أن كثيراً من المهاجرين على وعى بضرورة استثمارجزء من دخولهم التى حققوها فى الخارج فى مشروعات تدر عليهم دخلا . فى كل الحالات التى تم عرضها فى تقارير المعايشة نجد أن المهاجرين العائدين إما أقاموا فعلا مشروعات تدر عليهم دخلا ، كشراء جرار أو عربة نصف نقل ، أو التجارة فى الغلال . . . الخ ، أو يفكرون فى إقامة مشروع ما ، هذا بجانب ما أنفقه البعض على بناء مسكن أو الزواج . بل فى أحد الحالات المفحوصة التى كانت المدخرات المحققة فيها قليلة لقصر المدة التى أمضاها المهاجر فى العمل بالخارج ، نجد أن المهاجر فضل أن يستثمر هذه المدخرات فى تجارة الغلال على أن يبنى بيته بالطوب الأحمر ، مما يدل على وعى اقتصادى سليم . إذ لم يدفع محاكاته للآخرين إلى التضحية بفرصة إقامة مشروع يدر عليه وعلى أسرته دخلا جارياً .

٥ ــ تقييم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى :

هناك آثار سلبية وأخرى إيجابية لهجرة العمالة الريفية على القرية المصرية . وتتلخص أهم الآثار الاقتصادية السلبية ، فى زيادة الإنفاق الاستهلاكى فى القرية المصرية ونقص الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع الأسعار . فزيادة الإنفاق الإستهلاكى فى القرية المصرية جاء نتيجة لزيادة الدخول بها . وزيادة الاستهلاك لم يكن ليعتبر أثراً سلبياً إذا ماكان يصحبه زيادة فى الإنتاج الزراعى يسمح بتلك الزيادة فى الاستهلاك . ولكن ماهو حادث هو عدم نمو الإنتاج الزراعى بالقدر الكافى نتيجة للأسباب التى ذكرناها مسبقاً ، ومن أهمها قلة العمالة الزراعية مع عدم تغير الفن الإنتاجى بما يتلاءم مع هذا الانخفاض فى الأيدى العاملة ، وارتفاع الأجر الزراعى مع قصر يوم العمل ، وزحف البناء على الأراضى الزراعية . وترتب على ذلك أن أصبحت القرية المصرية لاتنتج مايكفى حاجاتها الاستهلاكية ولذلك أطلق عليها البعض القول « تحول القرية المصرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة » . وأدت هجرة العمالة إلى النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع الأجر الزراعى مما أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج الزراعى . وترتب على ذلك أحد خيارين : إما ترك أسعار سلع الطعام ، التى هى بحكم طبيعتها

تعتبر سلعاً أساسية ، ترتفع بما يتلاءم مع الارتفاع فى تكاليف الإنتاج ، أو تزيد الدولة من مقدار الدعم الذى تدفعه إذا ما أرادت أن تحتفظ بأسعار السلع الزراعية عند مستوى منخفض ؛ وكلا الخيارين مر .

ومن الآثار السلبية أيضاً لهجرة العمالة الريفية ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب مع قلة العرض . فزيادة الطلب جاءت نتيجة لزيادة القوى الشرائية الناتجة من تحويلات العاملين بالخارج ومن ارتفاع الأجور فى الداخل ارتفاعاً لم يصاحبه زيادة فى الإنتاجية . وقلة العرض جاءت نتيجة لقصور الإنتاج الزراعى كما بينا ، أو على الأقل عدم زيادته بالقدر الكافى ، ووضع الريف فى مرتبة دنيا بالمقارنة بالحضر من حيث سلم أولويات توزيع السلع المختلفة المستوردة والمنتجة محلياً . فعدم ارتباط زيادة الدخول بزيادة الإنتاجية فى الريف المصرى – وهو مايصدق أيضاً على الاقتصاد القومى فى مجموعه – إنما أدى إلى انفصام الارتباط بين جانبى العرض والطلب ، مما ترتب عليه ارتفاع فى الأسعار ليس فى الريف المصرى فحسب ، بل فى الاقتصاد القومى ككل . وجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار فى الريف ليست بظاهرة حديثة مرتبطة بهجرة العمالة للخارج وإنما هى موجودة من قبل ، حيث كانت مستويات الأسعار فى الريف تزيد بمعدلات أكبر من مستويات الأسعار فى الحضر كما يتبين من مقارنة الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى الريف بمثيله فى الحضر ، ولكن لاشك أن ظاهرة الهجرة أضافت إلى حدة هذه المشكلة لأسباب عديدة ، من أهمها زيادة القوى الشرائية الناتجة من تحويلات العاملين بالخارج ، وارتفاع الأجور فى الداخل ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، والقصور فى الإنتاج الزراعى ، وتدهور سعر الصرف بالجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأخرى مما رفع من أسعار السلع المستوردة . هذه الآثار السلبية للهجرة يمكن التغلب على الجزء الأكبر منها إذا ما نجحنا فى زيادة الإنتاج الزراعى بدون زيادة فى تكلفة الإنتاج ، وذلك عن طريق التغلب على مشكلة النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وما أدت إليه من ارتفاع فى الأجور . ويمكن تحقيق ذلك بالتوسع فى استخدام الميكنة فى العمليات الزراعية المختلفة . وهذا يتطلب وضع سياسة واضحة تسمح بضم الحيازات الصغيرة عند القيام ببعض العمليات الزراعية التى يمكن استخدام الميكنة فى القيام بها ، كما يتطلب أيضاً الإرشاد والتوجيه من جانب الخبراء والمتخصصين بخصوص نوعية الآلات التى يمكن استخدامها لتوفير الأيدى العاملة فى الريف المصرى ، وكيفية الحصول عليها ، بل والمساعدة فى تمويلها . فالتحول إلى فن إنتاجى أكثر كثافة فى استخدام رأس المال فى الزراعة هو ، فى تصورنا ، الحل لكثير من السلبيات التى تعيشها القرية المصرية نتيجة لهجرة العمالة الريفية للعمل بالخارج .

وإذا نظرنا إلى إيجابيات الهجرة للعمل بالخارج نجد أن أهم الآثار الاقتصادية الإيجابية تتمثل فيما أحدثته الهجرة من طفرة فى مستويات الدخول والمعيشة لسكان الريف . لقد أحدثت الهجرة طفرة فى دخول ومستويات معيشة كثير من الأسر الريفية التى تمكن أحد أفرادها من السفر للعمل بالخارج ، كما أحدثت أيضاً ارتفاعاً سريعاً وملموساً فى دخول الذين لم يتمكنوا من الهجرة وذلك للارتفاع الذى حدث فى أجور العمالة الزراعية فى الريف . ورغم ارتفاع الأسعار فى الريف ، إلا أن ارتفاع الدخول كان بدرجة أكبر مما انعكس فى ارتفاع مستويات المعيشة لكثير من الأسر الريفية

بدرجة لاتخطئها العين ، وتدعمها تقارير المعايشة . هذه الطفرة فى الدخول لم تكن لتتحقق لو لم يكن باب الهجرة قد فتح أمام العمالة الريفية .

ورغم أنه قد لايكون هناك خلاف فى أن هذه الطفرة فى الدخول التى تحققت من جزاء هجرة العمالة للعمل فى الدول العربية لها آثار اقتصادية إيجابية على الأسرة الريفية والريف المصرى بصفة عامة فى الأجل القصير إلا أن الوضع قد يختلف إذا ما كانت نظرتنا للمدى الطويل . فقد يكون لهذه الزيادة الكبيرة المحققة فى الدخول ومستويات المعيشة آثاراً سلبية فى الأجل الطويل إذا ما كان هذا الانتعاش مؤقت . ففى هذه الحالة يصبح الوضع فى الريف بعد زوال هذا الانتعاش الاقتصادى أسوأ بكثير مما كان عليه قبل حدوثه ، وذلك لأن أهل الريف يكونوا قد ذاقوا وتعودوا على نمط معيشى لم يكونوا يعرفونه من قبل مما يكون له آثاره السلبية الكبيرة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . أما إذا كانت هذه الطفرة فى الدخول قد ارتبطت بخلق قاعدة اقتصادية قادرة على الإنتاج وخلق دخول مقابلة ، فإن هذا الانتعاش ممكن أن يستمر ويبقى حتى بعد انخفاض فرص العمل المتاحة فى الدول العربية . والحكم على ما إذا كان هذا الانتعاش المعيشى فى الريف المصرى له صفة مؤقتة أو دائمة فى الأجل الطويل يتوقف على كيفية التصرف فى هذه الدخول الكبيرة المحققة من العمل فى الخارج . فإذا كانت تقارير المعايشة عن القرى الثلاث المذكورة تعطى مثالا لما يجرى فى الريف المصرى ، فإن هناك مايدعونا إلى التفاؤل بأن لهجرة العمالة الريفية للعمل بالخارج آثاراً إيجابية فى الأجل الطويل. إذ يتضح من تقارير المعايشة أن من هاجروا للعمل فى الخارج حريصين على توجيه جزء من مدخراتهم للاستثمار فى مشروعات تدر عليهم دخلا جارياً . حقيق أن ما يوجه من هذه المدخرات لتنمية الإنتاج الزراعى يبدو محدوداً – كشراء ماكينات للرى ، ودراسات وجرارات زراعية – والدليل على ذلك أنه لم يصاحب ظاهرة الهجرة هذه انتعاش فى الإنتاج الزراعى ، بل بالعكس صحبها زيادة فى الفاقد الزراعى لتأخر بعض العمليات الزراعية ، وارتفاع سعر الأرض الزراعية ، وارتفاع الأجر الزراعى وتكلفة الإنتاج بصفة عامة . . . الخ ، إلا أن العيب فى ذلك يرجع إلى الهيكل القائم للزراعة المصرية والسياسات الزراعية المتبعة التى جعلت الاستثمار فى الزراعة من أقل الأنشطة الاقتصادية إدراراً للدخل على صاحبها . فالحيازات الصغيرة تجعل إمكانية التوسع فى الميكنة الزراعية محدود للغاية فى الزراعة المصرية بوضعها الحالى وذلك لعدم وجود نظام تعاونى كفء يمكن من ضم هذه الحيازات عند القيام بالعمليات الزراعية التى يمكن استخدام الآلات بها . هذا يجعل ضرورة استمرارية الاعتماد على العامل الزراعى فى عمليات كثيرة ، حتى مع قلة الأيدى العاملة وارتفاع الأجر ، مما يرفع من تكلفة الإنتاج الزراعى . هذا من ناحية الهيكل الزراعى القائم وجموده . يضاف إلى ذلك أن سياسات التسعير الجبرى القائمة تجحف من حق الفلاح فى الحصول على العائد المناسب لعمله . لذلك نرى أن محدودية الاستثمار فى النشاط الزراعى يرجع أساساً إلى هيكل النشاط الزراعى القائم وليس إلى دونية النظرة إلى العمل الزراعى والنشاط الزراعى . وعلى ذلك إذا ما تغير النظام الزراعى المطبق فإنه من المتوقع أن تزيد الاستثمارات الموجهة إلى النشاط الزراعى بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فالعبرة هنا ، كما نعلم ، بمدى ربحية النشاط . نخلص من ذلك إلى أن الطفرة التى تحققت فى دخول

الأسر الريفية من هجرة العمالة للعمل بالخارج لها ، فى تصورنا ، آثاراً إيجابية على الريف فى الأجل الطويل إذا ما كان نمط التصرف فى الدخل فى بقية القرى المصرية كما تعكسه تقارير المعايشة فى القرى الثلاث المذكورة . فتخصيص جزء من الدخول فى إقامة مشروعات منتجة – حتى خارج النشاط الزراعى – إنما يبنى أساساً دائماً لأنشطة اقتصادية جديدة مما يعنى خلق فرص عمالة ودخول جديدة .

أما من حيث هجرة العمالة على الريف المصرى فى الأجل القصير فهو أثر إيجابى يقاس بما حققه من ارتفاع فى مستويات معيشة الأسر الريفية وفتحها على عالم جديد لم تكن تعرفه من قبل . فحتى إذا ما أخذ على هذا العالم الجديد أنه عالم استهلاكى أساساً ، يمتلىء بالتليفزيون والفيديو والثلاجات والغسالات . . . الخ ، فإنه يرد على ذلك بأن من حق سكان الريف أن يعيشوا مثلهم مثل سكان الحضر ، فليس من العدالة فى شىء أن يعيب البعض على الريف بأنه أصبح قرية « مستهلكة » بعد أن كانت « منتجة » وينسى أن المدينة تلعب هذا الدور منذ الأزل . فالمدينة والقرية ، كلاهما يجب أن يكون منتجاً ومستهلكاً فى آن واحد ، ويختفى ماتعودنا عليه من تخصيص الأدوار بحيث يكون الريف هو المنتج ، ويعيش على حد الكفاف فى الاستهلاك ، وتكون المدينة هى المستهلكة وتقوم بالحد الأدنى من الإنتاج . فتضييق الفجوة بين القرية والمدينة لإدخال الكهرباء إلى الريف المصرى وارتفاع مستويات الدخول به تعتبر من وجهة نظرنا أهم الأحداث التى نعايشها اليوم والتى سيكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على تطور الاقتصاد والمجتمع المصرى فى الأجل الطويل .

الملحـــق

جـــدول (٢)

تقدير إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخـــارج

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥/٨٤
١ – تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون جنيه)	٢,٥	٢٤٠,٩	١٨٨٧,٢	٢٨٣٥,٧
(أ) نقـــدية	٢,٥	١٨٩,١	٨١٧,٢	٧٢٤,٣
(ب) عينيـــة	–	٥١,٨	١٠٧٠,٠	٢١١١,٤
٢ – سكان الريف (بالألف نسمة)	١٩٠٩١,٤	٢٠٨٨٨,٥	٢٣٢٣٦,٧	٢٦٢٧٠,٨
٣ – الدخل المحلى لقطاع الزراعة بتكلفة عوامل الإنتاج (بالمليون جنيه)	(١) ٧٧٣	(١) ١٤٦٨,٥	(٢) ١٦٦١٠,٠	(٣) ٤١١٥
٤ – متوسط دخل الفرد فى قطاع الزراعة (بالجنيه)	٥١,٩	٩٠,١	٩١,٦	٢٠٠,٨
٥ – متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية (بالجنيه)	٧٢,٣	١٣٠,٦	١٣٢,٨	٢٦١,٠
٦ – الدخل المحلى لقطاع الريف (بالمليون جنيه)	١٠٧٦,٧	٢٠٦٨,٧	٢٣٣٩,٩	٥٦٢٣,٥
٧ – إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف (بالمليون جنيه)	٧١٨,٢	١٣٧٩,٨	١٥٦٠,٧	٣٧٥٠,٩
٨ – القيمة المصححة لتحويلات العاملين بالخارج (بالمليون جنيه)	٢,٥	٢٥٣,٩	٢١٥٤,٨	٣٥٧٤,٧
٩ – إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف بعد إضافة نصف تحويلات العاملين بالخارج بعد تصحيحها (بالمليون جنيه)	٧١٩,٥	١٥٠٦,٨	٢٦٣٨,١	٥٥٣٨,٣

(١) بالأسعار الجارية .

(٢) على أساس أسعار ١٩٧٥ .

(٣) على أساس أسعار ٨١ ١٩٨٢ .

تابع الملحق :

المصـــدر :

سطر (١) أخذ من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧٩ العددين ٣ و ٤ . والبنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ١٩٨١ (العدد ٢) و ١٩٨٤ (العدد ٢) .

سطر (٢) حسب كالتالى : حسبت نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان فى تعدادى ١٩٦٦ و١٩٧٦ ، ووجد أنها كانت ٥٨٫٨٪ و ٥٦٫٢٪ على التوالى ، مما يعنى أن معدل الانخفاض فى نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان فيما بين التعدادين كانت ٠٫٢٦٪ سنوياً فى المتوسط . وبناء على ذلك تم حساب السكان خلال الفترة موضع الدراسة ، ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥ على أساس انخفاض هذه النسبة سنوياً بمعدل ٠٫٢٦٪ ابتداء من ١٩٦٦ .

ولقد حصلنا على تقديرات السكان فى السنوات المذكورة ــ باستثناء عام ١٩٨٥ ــ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ ــ ١٩٨٣ ، صص ١٥ ، ١٦ وحصلنا على تقدير السكان فى عام ١٩٨٥ من : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ (العدد ١) ، ص ٨٢ .

سطر (٣) أخذ من :

K. Korayem, "Rural-Urban Income Gap in Egypt", **op. cit.**, p. 429.

ومن : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ (العدد ١) ، ص ٨٧ .

سطر (٤) حسب بقسمة الدخل الزراعى (سطر (٣) فى الجدول) على السكان الزراعيين ، حيث يمثل السكان الزراعيين ٧٨ ٪ من سكان الريف ، أنظر :

K. Korayem, **op. cit.** pp. 417, 418.

سطر (٥) حسب على أساس أن متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية أعلى من متوسط دخل الفرد فى الزراعة بمقدار ٤٥٪ بالنسبة للأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، وأعلى بمقدار ٣٠٪ بالنسبة لعام ١٩٨٥/٨٤ ، وذلك لارتفاع متوسط الأجر الزراعى فى هذا العام ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة بالسنوات المذكورة فى الفترة الماضية كما يتضح من متوسط الدخل الزراعى فى سطر (٤) فى الجدول ، مما يعنى ضيق الفجوة بين الدخل الزراعى وغير الزراعى . والفرض بأن متوسط الدخل فى الأنشطة غير الزراعية يزيد على نظيره فى الأنشطة الزراعية بمقدار ٤٥ ٪ أساسه أن متوسط دخل الأسرة فى الزراعة يقل بنسبة ٤٠٪ ــ ٥٠ ٪ عن متوسط دخل الأسرة فى الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وبالأخص فى قطاعات المواصلات ، والخدمات ، والتجارة ، وهى الأنشطة الاقتصادية التى يتركز فيها العمالة غير الزراعية فى الريف المصرى ، انظر فى ذلك :

K. Korayem, **ibid.**, p. 418.

سطر (٦) حسب كالتالى : الدخل المحلى لقطاع الريف = الدخل المحلى لقطاع الزراعة (سطر٣) + متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية (سطر ٥) × سكان الريف غير الزراعيين .

وحسب سكان الريف غير الزراعيين على أساس أنهم يمثلون ٢٢٪ من سكان الريف (سطر ٢) ، حيث أن السكان الزراعيين يمثلون ٧٨ ٪ من سكان الريف كما ذكر من قبل .

سطر (٧) حسب على أساس أنه يساوى ثلثى الدخل المحلى لقطاع الريف (سطر ٦) وذلك للأسباب التى ذكرناها فى قسم (٢) من هذا البحث .

سطر (٨) حسب كالتالى : صحح الجزء العينى من تحويلات العاملين بالخارج :

(سطر ١ (ب)) برفع قيمتها بنسبة ٢٥ ٪ فى الأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ وبنسبة ٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . ولقد تمت هذه التصحيحات للأسباب التى ذكرت فى قسم (٢) من هذا البحث .

سطر (٩) حسب على أنه يساوى إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف (سطر٧) + ٥٠ ٪ من القيمة المصححة لتحويلات العاملين بالخارج (سطر ٨) .